حركات الإسلام السياسي

د. علي محمد مصطفى ديهوم*

ملخـــص:

يعالج هذا البحث قضايا وإشكاليات "الإسلام السياسي" مـــن خـــلال تحليل مفهوم الإسلام السياسي وتوضيح الاتجاهات المتعـــددة لهـــذا المفهـــوم وتحديد حركات الإسلام السياسية المختلفة وتحديد بعد ثورات الربيع العربـــي التي حدثت في كلاً من مصر وتونس وليبيا واليمن والصعود الكبيـــر لهـــذه الحركات في هذه الدول التي شهدت أولى انتخابات ديمقراطية حقيقيـــة فـــي تاريخها وتحديد نموذج واضح للحكم الإسلامي المتمثل في النموذج التركـــي بقيادة حزب العدالة والتنمية ومدى الاستفادة العربية من هذا النموذج.

ومن هنا تكمن أهمية هذا البحث لأنه يتناول موضوع مهم هو موضوع الساعة نتيجة لتزايد قوة هذا التيار والتحديات التي تواجه العمل الديمقراطي بعـــد إسقاط النظم السابقة وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج هي:

1- إن الحركات الإسلامية هي حركات متجذرة فـــي المجتمعـــات العربيـــة والإسلامية لأنها تنطلق من قيم ومبادئ وأهداف هذه المجتمعات وبالتالي فهي تمثل قوة اجتماعية كبيرة جداً وتمتلك قاعدة شعبية عريضة.

2- إن عمليات التشويه التي تعرضت لها حركات الإسلام السياسي من قبـــل النظم السابقة الحاكمة أثرت عليها ولكن ليس بدرجة كبيرة والدليل الفوز الذي حققته هذه الحركات في أول انتخابات ديمقراطية جاءت بعد الثورات.

3- إن هذه الحركات هي محل اختبار لتثبيت قدرتها علي بناء نظم ديمقراطية بعد أن أتيحت لها الفرصة في ذلك و بهذا تكون أمام تحدٍ كبير لإثبات ذلـــك وستكون شعبيتها على المحك.

*- جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والتجارة بزليتن، قسم العلوم السياسية.

المقدمـــة:

إن ظاهرة الإسلام السياسي التي يمكن ملاحظتها بوضوحٍ كبيرٍ على امتـــداد خارطة العالم العربي والإسلامي، تمثل نقطة اهتمام الباحثين في المجـــالين الـــسياسي والاجتماعي، وذلك منذ سبعينات القرن الماضي وقد تعددت التسميات لهذه الظـــاهرة منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا من الصحوة الإسلامية إلى البعث الإســـلامي، إلـــى الإحياء الديني، أو الصعود الإسلامي، والحقبة الإسلامية وما زاد فـــي أهميـــة هـــذه الظاهرة هو التطورات الدولية التي حصلت على الخارطة الدولية من الصراع العربي الإسرائيلي إلى الصراع الإيديولوجي في العالم إبان الحرب البـــاردة إلـــى الاجتيـــاح السوفيتي لأفغانستان إلى الثورة الإيرانية إلى أحداث سبتمبر وصـــولاً إلـــى ثـــورات الربيع العربي، كل هذه التطورات أدت إلى بروز حركات الإسلام الـــسياسي حيـــث استطاعت هذه الحركات أن تحقق انتشاراً ملحوظاً وأصبحت هذه الحركـــات تـــشكل حقيقة سياسية واجتماعية فاعلة في الكثير من الساحات العربيـــة والإســـلامية، ولقـــد تعددت التفسيرات لهذه الظاهرة.

من خلال تحديد مفهوم هذه الحركات الإسلامية كان التباين واضح جداً فـــي تحديد العوامل التي أدت إلى ظهور هذه الظاهرة منذ بدايتها في العقد السابع من القرن الماضي، حيث ظهرت تفسيرات ترجع هذه الظاهرة إلى الصراع بين الانفتاح علـــى الغرب والمحافظة على الخصوصية الإسلامية في ظل عالم متصارع بين أيديولوجية رأسمالية وماركسية.

وإن هذه الإيديولوجيات أخفقت في العالم الإسلامي ويرى آخرون أن الـــسبب في هذا هو فشل المؤسسات السياسية والاجتماعية في العالم الإسلامي فـــي اســـتيعاب المتغيرات الدولية الحديثة والمتجددة الوافدة للمجتمعات الإسلامية.

ويرى الباحث من جانبه أنه لا يوجد عامل واحـــد أدى إلـــى ظهـــور هـــذه الحركات الإسلامية المتعارف عليها "بالإسلام السياسي" لكن هناك عوامل عديدة أدت إلى ذلك وتحولات سياسية واجتماعية داخلية وخارجية كان لها الدور القوي في بروز هذه الظاهرة، وخصوصاً التحولات الكبيرة بعد الثـــورات العربيـــة وســـقوط أنظمـــة سياسية كانت تحكم المنطقة العربية ولفترات طويلة.

مشكلة الدراسة:

تدور المشكلة البحثية حول التساؤل الرئيسي وهو "ما هي طبيعـــة حركـــات الاسلام السياسي؟" ويمكن أن تطرح تساؤلات فرعية أخري لزيادة التحليل والدراســـة وهذه التساؤلات الفرعية هي كالآتي:

- ما هو مفهوم الإسلام السياسي؟
- ما هو مفهوم حركات الإسلام السياسي؟
- ما هي أنواع حركات الإسلام السياسي؟
- ما هو حجم و قوة حركات الإسلام السياسي؟
- ما هو النموذج الأمثل في الحكم بالنسبة لحركات الإسلام السياسي؟

فرضية الدراسة:

إن حركات الإسلام السياسي هي حركات سياسية تسعى للوصول إلى السلطة وتعتبر حركات سياسية ذات طبيعة خاصة من ناحية مرجعيتهـــا الإســـلامية ، ولهـــا العديد من التصنيفات، وكذلك فإن حجم وقوة حركات الإسلام السياسي تختلـــف مـــن حركة لأخرى، ومن بلد لآخر، و يعتبر حزب العدالة والتنمية في تركيا مـــن أنجـــح حركات الإسلام السياسي في العصر الحديث.

أهمية الدراسة وأهدافها:

يرى الباحث أن الأهمية العلمية للدراسة تتمثل في كون هذه الدراسة تبحث ظاهرة الإسلام السياسي التي تعد من القضايا الرئيسية لكافة المجتمعات العربية والإسلامية تمس التكوين القيمي السائد في تلك المجتمعات وتؤثر تأثيراً مباشراً في تحديد طبيعة الأنظمة الحاكمة في تلك المجتمعات والسياسات المتبعة كذلك.

وتسعى هذه الدراسة للإجابة على تساؤلات حول مفهوم وطبيعة حركات الإسلام السياسي كذلك تحديد أنواع هذه الحركات ومستقبلها في ظل ثورات الربيع العربي.

منهجية الدراسة:

سيتم استخدام عدة مناهج انطلاقاً من مبدأ التكامل المنهجي لدراسة الظواهر السياسية حيث سيتم استخدام المنهج التاريخي من خلال تتبع حركات الإسلام السياسي والتطورات التي حصلت على هذه الظاهرة والمنهج التحليلي من خلال تحليل هذه الظاهرة والمنهج المقارن من خلال المقارنة بين هذه الحركات الإسلامية والدور الذي تلعبه كل حركة ومستقبل هذه الحركات.

تقسيمات الدراسة:

سيقسم الباحث هذه الدراسة إلى عدة محاور:

- المحور الأول: يتناول مفهوم الإسلام السياسي والحركات السياسية.
- المحور الثاني: تصنيف الحركات الإسلامية.
- المحور الثالث: النموذج الإسلامي في الحكم.

أولاً: مفهوم حركات الإسلام السياسي:

لقد عانى مفهوم حركات الإسلام السياسي الكثير من الغموض وتعدد المناهج الخاصة بتحديد هذا المفهوم وتعدد كذلك المعايير المستخدمة في وصف حركات

الإسلام السياسي، وقد عبر عن حركات الإسلام السياسي بمفاهيم متعددة ومتنوعة من أصولية إسلامية إلى حركات متطرفة، الإسلام المتشدد والحركـــات الإرهابيـــة هـــذه التسميات زادت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م على واشنطن ونيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية ويعتبر الكثيرين أن هذه التسميات التـــي توصـــف بهـــا الحركات الإسلامية هي غير دقيقة أو غير صحيحة فـــي أحيانـــاً كثيـــرة وإن هـــذه الأوصاف تنطلق من تعميمات غير موضوعية ولخيارات سياسية أكثر مـــن كونهـــا حقيقة علمية وظاهرة واقعية وتاريخية وغالباً من يكون مصدر هذه التسميات أجنبـــي وهي بالتالي لا تنطلق من الواقع التاريخي والمعرفي الإنساني الـــذي احتـــضن هـــذه الحركات الإسلامية حيث نشأت في حدوده وتطورت في إطاره وقد تحمل بعض هـــذه التسميات نوعاً من التحيز في تقييم ونعت الحركات الإسلامية بأنها حركات إرهابيـــة أو متطرفة أو متشددة أو أصولية حتى ولو أن هـــذه الحركـــات لا تـــؤمن بـــالعنف والإرهاب كوسيلة عمل بل إن تمسك هذه الحركات الإسلامية بمبادئ وقـــيم وقواعـــد الدين الإسلامي يعني عند البعض أصولية وتطرف وحتى إرهاب وقد وضـــعت كـــل الحركات الإسلامية في سلة واحدة برغم من تعدد أفكارها ومرجعياتهـــا واتجاهاتهـــا الفكرية.

وكما يمكن ملاحظة أن كثير من هذه الأوصاف هي تعبر عن آراء أصحاب هذه الاتجاهات ناحية الحركات الإسلامية وأبعادهم الأيديولوجية التي ينتمـــون إليهـــا أكثر مما تعكس حقيقة تلك الحركات الإسلامية.

وبالتالي فقد أصبحت ظاهرة حركات الإسلام السياسي مجالاً واسعاً للبحـــث والدراسة، ومدخلاً خصباً لاستخدام العديد من المداخل والمناهج العلمية في مجـــادلات لإيجاد تفسيرات علمية لهذه الظاهرة الفكرية والسياسية.

وحتى في عالمنا العربي والإسلامي تعددت النظرات الفكرية لحركات الإسلام السياسي، فقد نظر إليها البعض بأنها خطرٌ ظلاميٌّ هائلٌ يجب استئصاله ومواجهته بقوة، وينطلق أصحاب هذا الاتجاه من خلفية وأيديولوجيا علمانية سواء أكانت يسارية أو ليبرالية، أما البعض الآخر فيراها بأنها عالم ثقافي وتاريخي وتنبع من قيم المجتمع الإسلامي وأصحاب هذا الاتجاه ينطلقون من خلفيات إسلامية تنظر لهذه الظاهرة ظاهرة إيجابية، إلا أنه ظهر توجه ثالث في تفسير وتحليل ظاهرة الإسلام السياسي واعتبر أن الظاهرة الإسلامية هي ظاهرة اجتماعية وتحديد الدوافع والأسباب الاجتماعية والسياسية التي تقف وراء ظهور هذه الحركة وانتشارها الكبير وتدرس إمكانية دمج الحركات الإسلامية في الحياة السياسية والديمقراطية[1].

وهذا الاتجاه لم يقتصر في تحليليه ودراسته للحركات الإسلامية على الإرث التاريخي للفكر الإسلامي والعربي بل استخدم نماذج وأدوات تحليلية من تلك التي ابتكرتها ترسانة العلوم الاجتماعية والسياسية والإنسانية الحديثة بما فيها العلوم الغربية ذات المشروعية العلمية المدعومة بأساس نظري متماسك وبحوث علمية تطبيقية جادة ومتعمقة، ومما يجعل التفسير والتحليل أكثر دقة وعمقاً والدمج بين النماذج والأدوات الغربية والإسلامية يزيد من الدقة العلمية لتحليل هذه الظاهرة والدمج يعني الاستفادة من التطور العلمي في الغرب والاستفادة من التاريخ الإسلامي لأنه بمثابة الوعاء الطبيعي الذي تكونت وتطورت داخله هذه الحركات الإسلامية[2].

1- عمرو الشوبكي وآخرون، إسلاميون وديمقراطيون إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي، ط القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004م، ص7.

2- ضياء رشوان وآخرون، دليل الحركات الإسلامية في العالم، ط3، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006م، ص17.

وبالعودة إلى المدارس الفكرية التي ساهمت في تحديد طبيعة مفهوم الإســـلام السياسي تلاحظ أن الاتجاه الأول المتمثل في التيار العلماني في العالم العربي حيـــث أنه يدعي تحليل مختلف الظواهر الاجتماعية بشكل علمي ومتطـــور محكـــوم ببعـــد إنساني لا يعترف بالخصوصيات المتعلقة ويؤكـــد علـــى إنـــسانية القـــيم والظـــواهر الاجتماعية وتغيرها المستمر إلا أنهم عندما يتناولون الظاهرة الإسلامية يخرجون عن مبدأ العلمية والتطور ويتحولون إلى حيز مغلق لا يرى في الظاهرة الإسلامية فكـــراً إنسانياً بل يرونها تياراً ساكناً عابراً للزمن لا يتأثر بالسياق الاجتماعي والسياسي وأن الحركة الإسلامية هي حركة معادية للديمقراطية بحكم طبيعتها وتكوينهـــا الـــداخلي، وأنها غير قابلة للتطور والتفاعل الإيجابي مع العملية الديمقراطيـــة، أمـــا المدرســـة الإسلامية في تحديد طبيعة حركات الإسلام السياسي فقـــد رأت أن الواقـــع الـــسياسي وميراث الأمة الإسلامية الثقافي هو واقعٌ منفردٌ عن السياق الإنساني، وأنهم اقتصروا في رؤيتهم للإسلام السياسي بنظرة التفوق والتميز لهـــم، ويؤخـــذ علـــيهم نظـــرتهم التاريخية أكثر من نظرهم إلى المستقبل، أما المدرسة الفكريـــة الثالثـــة فقـــد رأت أن التحليل الأحادي للظاهرة الإسلامية وقع في أخطاء علمية ومنهجيـــة وبالتـــالي تـــرى ضرورة التحليل من أكثر من اتجاه ورأت في الظاهرة الإسلامية على أنهـــا تجليـــات للنص الإسلامي والخبرة الحضارية الإسلامية ولكنها في نفس الوقت تعيش في ظـــل واقعٍ اجتماعيٍّ وسياسيٍّ حيث رأت أن وجود هذا التيار الإســـلامي نتيجـــة للتـــاريخ الإسلامي والبعد الثقافي له والمتغير الاجتماعي والسياسي، وبهذا يكون هـــذا التيـــار الإسلامي قابل للتطور السياسي والديمقراطي[1].

1- عمرو الشويكي وآخرون، مصدر سابق، صص8-9، 10-11.

وبالتالي فإن مفهوم الحركات الإسلامية هو تلك الجماعات التي تشترك معاً في اعتبار أحد جوانب الإسلام أو تفسيراته الإطار المرجعي لها سواء فيما يخص مبادئها وأسلوب عملها وضرورة وجودها وكذلك الأهداف التي تسعى لتحقيقها وهي تعمل بطرق متنوعة من أجل تطبيق الصورة التي تراها للإسلام في المجتمعات والدول والمجالات التي توجد بها.

ويلعب الجانب الفكري دوراً محورياً في تحديد التمايزات بين الحركات والجماعات الإسلامية المختلفة بالإضافة إلى الاختلاف في المعايير والظروف التي أوجدت هذه الجماعات وطرق ومعايير تضيفها من الأصول الاجتماعية لها أو لتصوراتها السياسية وكذلك طرق عملها لأن هذا الأساس الفكري يظل هو القاعدة الأكثر صلابة ووضوح في تحديد هذه الحركات الإسلامية وتحديد مبادئها وطرق عملها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها[1].

ويرى بعض المفكرين أنه من الممكن أن يكون هناك أناس مسلمين دون أن يكون هؤلاء الناس إسلاميين أي أنهم أناس يعتنقون الدين الإسلامي كدين دون أن ينتموا إلى حركات الإسلام السياسي، ومن هؤلاء المفكر الفرنسي "ميشيل كامو" الذي يرى أنه يجب عدم الخلط بين ظاهرة سياسية دينية نابعة من الظروف المحيطة بها، وبين ثقافة راسخة منذ أكثر من ألف سنة حيث يرى أن المجتمع التونسي مجتمع إسلامي ولا تستطيع الأحداث التي جرت عليه إدخال أي تعديل على هذه السمة سواء بالسلب أو الإيجاب، وفي مقابل ذلك فإن المدى القصير قد يؤثر في إطار مجتمع ما،

1- ضياء رشوان وآخرون، دليل الحركات الإسلامية في العالم، مصدر سابق، صص17-18.

على كيفية رؤية الإسلام وتصوره وعلى كيفية حشد الناس حوله، ويرى أن هـذا مـا يمكن وصفه بالمد الإسلامي[1].

كما يرى البعض أن هذه الحركات هي عبارة عن جماعات وحركات سياسية ترى في الإسلام منطلقاً للعمل السياسي وتهدف إلى تغييـر الأوضـاع فـي بلـدنها والوصول إلى السلطة، على أن يمكن ملاحظة العديد من جوانب التداخل في الأهداف مع وجود تفاوت ملحوظ في التشديد علـى الأولويـات حـسب طبيعـة الحركـات ومرجعيتها، حيث أن جزء من هذه الحركات الإسلامية تتخذ الطرق الـسلمية طريقـاً وأسلوباً لعملها من خلال المشاركة السياسية والعمل التربوي وبناء الفرد في المجتمـع الإسلامي، والبعض الآخر في هذه الحركات ينتهج أسلوب العنف للتغير السياسي[2].

ويعرف راشد الغنوشي وهو أحد مفكري ومنظري الإسلام السياسي في العالم العربي وزعيم حركة النهضة وهي حزب إسلامي تونسي كان محظوراً في ظل حكم الرئيس التونسي الراحل الحبيب أبو رقيبة والرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي، وأصبحت هذه الحركة بعد الثورة التونسية وبعد إجـراء أول انتخابـات حـرة ونزيهة في تونس الحزب الحاكم في البلاد يعرف الإسلام السياسي من خلال مقارنـة بين حداثة حركة الإسلام السياسي وبين قدم الدين الإسلامي في تونس بأنه "الحركـة التي تعمل على تجديد فهم الإسلام ومنها النشاط الذي بدأ في السبعينات والـذي كـان

1 -Chroniguepolitique de la tunisie, 1979, in Annuaire de l'Afrigue du Nord, paris, Ed. Du cnrs, 1981.

2- محسن رمضان جابر، حركات الإسلام السياسي واندلاع ظاهرة العنف فـي الجزائـر (1992-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، أكاديمية الدراسـات العليـا، طـرابلس، 2010م، صص12-13.

ينادي بالعودة إلى أصول الإسلام بعيداً عن الأساطير الموروثة وعن التمسك بالتقاليد"[1].

وتعرف حركات الإسلام السياسي كذلك بأنها الحركات الذي تدعو إلى إعادة بعث الهوية الإسلامية من جديد وهي حركات منتشرة على الصعيد العالمي في كافة البلدان الإسلامية وأن هذه الحركات ضمت كافة الطبقات والفئات مثل الطبقات الاجتماعية المختلفة والطبقات الاقتصادية كذلك والانتشار الكبير لهذه الحركات ضمن الطبقات الوسطى في بلدان إسلامية مهمة مثل مصر وتركيا وتونس ومحاولة هذه الحركات إعادة بعث هوية إسلامية جديدة[2].

كما يرى محمد ظريف بأن حركات الإسلام السياسي هي عبارة عن الجماعات التي لا تقيم تمييزاً في تصوراتها وممارساتها بين الدين والسياسة وهي بالتالي تقوم بتثبيت الدين وتديين السياسية[3].

كما تعرف كذلك حركات الإسلام من قبل حبيب بولعراس بالقول "إن مصطلح الإسلام السياسي يعطي مجموعة الأفكار التي تريد تسيير المجتمع وفقاً للإسلام، أو بالأحرى وفقاً لتفسيرهم للإسلام وقد يكون هذا التفسير متشدداً أو أصولاً أو تقليدياً أو إصلاحياً أو حتى ثورياً"[4].

1- فرانسوابورجا، الإسلام السياسي صوت من الجنوب، ترجمة لورين زكري، ط1، القاهرة، دا العالم، 1992م، صص30-31.

2- R.H, Pekmejiane, the anatomy of Islamic rivival, in michacl, cartis ced, Religion and politics in the middle East: Colorado: westnine 1981, PP. 31-39.

3- محمد طريف، الإسلام السياسي في الوطن العربي، ط، الدار البيضاء، مكتبة الأمة، 1992، ص5.

4- فرانسوا ابورجا، الإسلام السياسي صوت من الجنوب، مصدر سابق، ص68.

كما يعرف الإسلام السياسي بأنه مجموعة الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية والتي يستخدمها من يعرف بالإسلاميين الـذين يؤمنـون بـأن الإسلام ليس عبارة عن ديانة فقط، وإنما هو عبارة عن نظـام سياسـي واجتمـاعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولته وبهذا يكون الإسلام هـو أيـديولوجيا سياسية لهذه المجموعة أو الجماعة تنطلق من خلال إدارة كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية[1].

ويقترح المفكر الفرنسي فرانسوا أبورجا أن يعرف الإسلام الـسياسي بأنـه "اللجوء إلى مفردات الإسلام التي تقوم به في بداية الأمر الطبقات الاجتماعية التي لـم تستفيد من مظاهر التحديث الإيجابية مع العلم أنها ليست الوحيدة التـي تقـوم بـذلك، والتي تعبر عن طريق مؤسسات الدولة أو في الغالب ضدها عن مشروع سياسي بديل لسلبيات التطبيق الحرفي للتراث الغربي وهي بذلك تسمح عن طريق إيجاد مـصالحة بين رموز الثقافة المحلية والثقافة الغربية بتوظيف العناصر الأساسية فيما يطلق عليه التراث الغربي"[2].

وإجمالاً يمكن القول أن حركات الإسلام السياسي هي حركات سياسية تسعى للوصول إلى السلطة والحكم كبقية الحركات السياسية الأخرى وهي تحمل إيـديولوجيا وهي الإسلام على غرار الحركات السياسية التي تتبنى أيـديولوجيات مختلفـة مـن رأسمالية إلى سيادية أو شيوعية إلى الأيديولوجيا القومية وهكذا. وهذه الحركات ترى في الدين الإسلامي بأنه يصلح كمرجعية فكرية للحكم وأنه لا يمكن فصل الإسلام عن الحكم والدولة لأنه دين ينظم جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

1- محسن رمضان جابر، مصدر سابق، ص14.
2- فرانسوا ابورجا، مصدر سابق، صص71-72.

ثانياً: تصنيف حركات الإسلام السياسي:

تعرضت حركات الإسلام السياسي في العالم العربي للكثير من عمليات التطور وقد كانت مسيرة هذه الحركات مسيرة حافلة بالتطورات، فلقد بدأت الحركات الإسلامية في السبعينات من القرن الماضي من خلال الدعوة إلى الصحوة الدينية والتجديد للقيم الإسلامية المختلفة ثم تحولت إلى المرحلة الاجتماعية من خلال قيام هذه الحركات الإسلامية بتبني قضايا المجتمع سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. ثم انتقلت إلى مرحلة العمل السياسي والمشاركة السياسية وخصوصاً في الدول التي سمحت بهامش من الحرية في الانتخابات ووصلت إلى البرلمانات في العديد من الدول العربية والإسلامية. ويمكن تصنيف حركات الإسلام السياسي إلى صنفين هما:

1- حركات المشاركة السياسية:

وهي مجموعة من الحركات الإسلامية القريبة من بعضها البعض من خلال توجهاتها الفكرية وأساليب عملها وهي حركات سياسية اتسمت بالإصلاح والتجديد تسعى إلى تعزيز البعد الإسلامي للدول وهي تعتمد على مبدأ الالتزام بمقتضيات الإسلام ومبدأ المشاركة الإيجابية سبيلاً لعملها وتركز على الأصالة القائمة على الكتاب والسنة مع الانفتاح على الثقافات والتجارب الإنسانية وتدعو إلى الاعتدال والبعد عن الغلو، وتعتمد الوسائل السلمية للعمل وترفض العنف وتعتبر هذه الحركات أن الشورى هي أرقى ممارسات الحرية وأن الديمقراطية وحقوق الإنسان آليتان لتحسين الحرية والشورى وتقوم الأسس الفكرية والأيديولوجية لهذه الحركات على

ضرورة دخولها إلى عالم السياسة من خلال أحزاب سياسية[1] ومن هـذه الحركـات السياسية الإسلامية هي:

أ. الإخوان المسلمون:

تكونت هذه الحركة بعد أن أعلن عن تأسيسها الشيخ "حسن البنا" المولود فـي المحمودية بمصر سنة 1906م من خلال دعوته في مساجد الإسماعيلية في مصر إلى العودة إلى الإسلام والحياة الإسلامية التي كان يرى أنها تعتمد علـى أربعـة أشـياء وهي: الحكومة والأمة والأسرة والفرد. وخالص إلى أن هذه الأشياء قـد تعرضـت للهدم على أيدي القوى الاستعمارية الغربية التي كانت تسيطر على كافـة الأراضـي الإسلامية والعربية، ويرى أن الخلافة التي تمثل الحكومـة الإسـلامية قـد هـدمت وتحولت إلى نظام علماني والأمة استبدلت الشريعة بقوانين وضعية، والأسرة لم تسلم ركيزتها الأساسية وهي المرآة من الهدم فتمردت على الفضيلة التي يأمر بها الإسـلام والفرد لم تسلم عقيدته من التشكيك والهدم. وقد تأثر بكلامه الناس ومن أكثـر النـاس تأثر به هم "حافظ عبد الحميد، أحمد المصري، فؤاد إبراهيم، عبد الرحمن حسب الله، إسماعيل عز، زكي المغربي"، وقد تعاهدوا على خدمة الإسلام تحت قيادة الشيخ حسن البنا، الذي قال لهم "نحن أخوة في خدمة الإسلام، فنحن إذن الأخوان المسلمون" ومـن ذلك جاء تسمية هذه الحركة وبدأت جماعة الأخوان المسلمون في الظهور في مـارس 1928م.

وقد حاولت هذه الجماعة مد نشاطاتها إلى أوجه الحياة المختلفة مـن خـلال فهمها لشمولية الإسلام حيث يرى مؤسسها حسن البنا الإسلام بالقول "نحن نعتقـد أن أحكام الإسلام وتعاليمه شاملة تنظم شؤون الناس في الدنيا والآخرة وأن الذين يظنـون

1- سمير عبد الله حسن، التنظيمات السياسية الإسلامية في المغرب وعلاقتها بالمؤسسة الملكية، مجلة النهضة، القاهرة: العدد الأول، يناير، 2011م، ص‌ص113-114.

أن هذه التعاليم إنما تتناول الناحية العبادية أو الروحية دون غيرها من النواحي مخطئون في هذا الظن، فالإسلام عقيدة وعبادة ووطن وجنسية ودين ودولة"[1].

إن هذا الفهم الذي يراه الشيخ حسن البنا وحكم جماعة الإخوان المسلمين هو فهم غالبية المسلمين لأن الإسلام هو دين ودولة لأنه ينظم كافة شؤون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا ينظم جانب القيام بالعبادات فقط ولا يتعارض مع هذا التوجه إلاَ التيار العلماني الذي يرى أنّ "الدين لله والوطن للجميع" يعني ضرورة فصل الدين عن الدولة. ويمكن لنا التطرق إلى حركة الإخوان المسلمين في بعض الدول العربية وتحديداً دول الربيع العربي وهي:

أولاً: مصر:

تحولت حركة الإخوان المسلمين التي تعتبر الحركة الإسلامية الأكبر والأقدم في مصر إلى حزب سياسي لأول مرة في مصر منذ تأسيس هذه الحركة وأطلق على هذا الحزب اسم "الحرية والعدالة" وقد تمكن هذا الحزب في أول انتخابات حرة في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 من تحقيق فوز بنسبة 47% من أصوات الناخبين وانتخب أحد قيادات الحزب رئيساً لمجلس الشعب المصري. قبل أن يحل المجلس بحكم من المحكمة الدستورية المصرية نتيجة خطأ في إجراءات العملية الانتخابية. كما تحصل حزب الحرية والعدالة الدراع السياسية لحركة الإخوان المسلمين على نسبة 58% من الأصوات في انتخابات مجلس الشورى المصري الغرفة الثانية للبرلمان المصري وأصبح رئيس مجلس الشورى من هذا الحزب[2].

1- رضوان أحمد الشيباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، ط، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006م، صص127-128-139-140.

2- كمال السعيد حبيب، تحت التشكيل: خريطة القوى الإسلامية بعد الثورات العربية، ملحق السياسة الدولية، القاهرة، العدد 188، أبريل 2012م، ص13.

هذا يدل على قوة جماعة الإخوان المسلمين في المجتمع المصري وأنّها حركة لها قواعد وجذور وشعبية كبرى في الوسط المصري وتمكن رئيس حزب الحرية والعدالة "محمد مرسي" من الوصول إلى سدة الرئاسة في مصر بعد إجراء أول انتخابات حرة ومتعددة بعد سقوط نظام مبارك بفعل ثورة 25 يناير، وأصبحت جماعة الإخوان المسلمين هي السلطة الحاكمة في مصر بعد أن كانت جماعة محظورة.

ثانياً: تونس:

لقد تمّ في أعقاب الثورة التونسية في 17 ديسمبر 2010 التي أطاحت بحكم الرئيس "زين العابدين بن علي" رفع الحظر عن حزب "حركة النهضة الإسلامية" والتي تعتبر ذراع حركة الإخوان المسلمين في تونس هذا الحظر الذي استمر قرابة عشرين سنة، ولقد حققت هذه الحركة فوزاً من خلال صناديق الاقتراع حيث أنه ومع إجراء أول انتخابات حرة في تونس بعد سقوط نظام بن علي بفعل الثورة التونسية والتي جرت في أكتوبر 2011 حيث حصلت على 91 مقعد من إجمالي مقاعد المجلس التأسيسي البالغة عدده 217 مقعد، أي أنّ نسبة الفوز وصلت إلى أكثر من 40% من إجمالي عدد المقاعد في هذا المجلس وبالتالي قامت حلت الحركة بتشكيل الحكومة في تونس[1].

وبهذا أصبحت حركة النهضة القوة الأولى في البلاد ولقد قامت بتشكيل ائتلاف تقوده هي مع قوى يسارية معتدلة تتمثل في حزب الاتحاد من أجل الجمهورية بقيادة "المنصف المرزوقي" الذي تولى رئاسة الدولة في تونس، وحزب التكتل

1- حسين توفيق إبراهيم، الثورات والانتفاضات وتحولات الواقع السياسي العربي، كراسات إستراتيجية، القاهرة، العدد 225، 2011م، ص23.

الديمقراطي من أجل العمل والحريات بزعامة "مصطفى بن جعفر" الذي تولى رئاسة المجلس التأسيسي التونسي.

ويرى مراقبون أنّ هذه الأغلبية التي حققتها حركة النهضة الإسلامية في المجلس التأسيسي سوف تنعكس على الدستور القادم لتونس بحيث تكون فيه الشريعة الإسلامية مصدر التشريع ومنع القوانين التي تتعارض مع القيم والإحكام الإسلامية وبالتالي المحافظة على هوية تونس الإسلامية[1].

ثالثاً: ليبيا:

لقد عادت حركة الإخوان المسلمين إلى العمل السياسي منذ اندلاع ثورة 17 فبراير 2011 والتي أطاحت بحكم القذافي الذي حكم ليبيا لمدة "42" عاماً حكم مطلقاً لم يستند إلى حكم الدستور والتعددية وحرية الأحزاب والفكر وإجراء الانتخابات بل استند على حكم الفرد المطلق القائم على القمع والدكتاتورية وفض أي تعددية فكرية أو حزبية وسنّ قوانين تحرم الحزبية والحركة الإسلامية لم تسلم من هذا بل حرمت ومنعت من العمل ودخلت كوادرها وقياداتها إلى السجون وتعرضت إلى التصفية الجسدية كما حدث في سجن بوسليم حيث تعرض 1200 سجين إلى القتل من قبل نظام القذافي كان أغلبهم من التيارات الإسلامية والتي منها حركة الإخوان المسلمين وبعد إسقاط نظام القذافي في ليبيا وإعلان ذلك رسمياً في 2011/10/23 عقد الإخوان المسلمين أول مؤتمر علن لهم في ليبيا في نوفمبر 2011[2].

وتجدر الإشارة أنّ الإخوان المسلمين ساهموا بكوادرهم ولو بشكل فردي في إدارة مرحلة الثورة والحرب مع نظام القذافي من خلال مشاركة بعض قياداتهم وكوادرهم في المجلس الوطني الانتقالي أو المكتب التنفيذي من خلال بعض الوزراء

1- كمال السعيد حبيب، مصدر سابق، ص14.

2- حسين توفيق إبراهيم، مصدر سابق، ص23.

وكذلك في القتال ضدّ القذافي وتشكيل بعض الكتائب التابعة للثورة يقودها أفراد مـــن الإخوان المسلمين.

ثمّ أعلن الإخوان المسلمين في ليبيا عن تأسيس حزب سياسي باسم "العدالـــة والبناء" برئاسة "محمد صوان" ويقول هؤلاء المؤسسين أنّ هذا الحزب يختلـــف عـــن حزب الحرية والعدالة في مصر الذي يعتبـــر الـــذراع الـــسياسية لحركـــة الإخـــوان المسلمين، باعتباره ليس ذراعاً سياسية للحركة بل يقول إنه حزب سياسي وطنـــي ذو مرجعية إسلامية وهو حزب مستقل تماماً عن الإخـــوان كجماعـــة علـــى المـــستوى الإداري والتنظيمي والقرار السياسي[1].

ولقد أصبح هذا الحزب قوة سياسية وهامة على الساحة الليبية وحقـــق نتـــائج مهمة في انتخابات المؤتمر الوطني الليبي السلطة العليا في ليبيا ما بعد القذافي حيـــث يشكلون القوة الثانية في هذا المؤتمر ويشاركون في الحكومة الليبيـــة المؤقتـــة التـــي يقودها "د.علي زيدان" بمجموعة من الوزراء، وتحاول القوى السياسية الليبية بما فيها حزب العدالة والبناء تحقيق الفوز في انتخابات لجنة أو هيئة إعداد الدستور في ليبيـــا، والتي من المنتظر إجراءها لاحقاً. وهذه الانتخابات هي بمثابة اختيار حقيقـــي لهـــذه القوى ويرى المراقبين أن تمكن هذا الحزب من تحقيق أغلبية في هذه اللجنة ســـوف يمكنه من تضمين مبادئ الشريعة الإسلامية في هذا الدســـتور واعتبارهـــا المـــصدر الأساسي للتشريع وإبعاد كافة القوانين التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وتعتبـــر الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية هي أحزاب قريبة نوعاً ما من الشارع الليبي علـــى اعتبار أنّ المجتمع الليبي مجتمع مسلم بأكمله وحتى الأحزاب التي لا تتبنـــى الخـــط

1- كمال السعيد حبيب، مصدر سابق، ص14.

الإسلامي لا يمكنها المجاهرة بالدعوة العلمانية أو معاداة الشريعة وإلاّ لن تحضى بقولاً عند هذا الشارع.

رابعاً: اليمن:

الوضع في اليمن يمكن أن يكون مختلفاً بعض الشيء عن باقي الدول العربية على اعتبار أنّ حركة الإخوان المسلمين لم تكن حركة محظورة ممنوعة من العمل السياسي بل كانت حركة سياسية لها دور وقوة ونفوذ في الوسط السياسي اليمني بل ومشاركة في الحكومة من خلال حزب التجمع اليمني للإصلاح، ثمّ دخل هذا الحزب وحركة الإخوان المسلمين في خلاف مع الرئيس اليمني المخلوع "علي عبد الله صالح" منذ العام 2006 ودعت هذه الحركة مع أحزاب اللقاء المشترك وهو تجمع معارض للرئيس صالح.

الثورة اليمنية التي أطاحت بحكم الرئيس صالح وأصبح حزب التجمع اليمني للإصلاح حزباً مشاركاً في حكومة الرئيس المؤقت "عبد ربه منصور هادي" الذي تولى الحكم بعد الإطاحة بالرئيس "علي عبد الله صالح"[1].

ب- السلفيون:

يرى أتباع هذا التيار أنّ السلفية تعني الدعوة إلى الكتاب والسنة والدين الصحيح والإسلام النقي، وأن السلفية تعني أن المتتبع لها ليس خارجياً مستحلاً دم المسلم بالمعصية وليس رافضاً ممن يكفر الصحابة، وليس محرفاً متأولاً بالباطل ممن ينفي صفات الله ويحرف معانيها، وليس مشبهاً لله بخلقه وليس حلولياً أو اتحادياً ممن يقول بالوحدة أو الحلول، وليس صوفياً، وليس قبورياً ممن يعبد القبور ويقدم لها

1- كمال السعيد حبيب، مصدر سابق، ص14.

الندور، وليس مقلداً متعصباً ممن يلتزم قول إمام بعينه ولو علم أنّـــه يخـــالف الآيـــة والحديث.

وإن الحركة السلفية لا تنتسب إلى إمام أو عالمٍ بعينه بل هي المنهج والطريق الذي سار فيه الصحابة والخلفاء الراشدون ومن أهم مبادئ هذه الحركة هي:

- الالتزام بالكتاب والسنة مصدراً للتشريع ومرجعاً عند كل خلاف.
- جعل توحيد الله هو الأساس والمنطلق.
- التمسك بوحدة الأمة وعدم السماح بتمزيقها.
- التفريق الدائم بين الحق والباطل والشرك والتوحيد[1].

وبهذا بدأ تيار جديد في التبلور والظهور هذا التيـــار هـــو التيـــار الـــسلفي "السياسي الجديد" وكانت نتيجة جمع التيار السلفي التقليدي الذي كان يرفض الـــسياسية والعمل السياسي، والتيار الجهادي العنيف الذي مارس نـــشاطه داخـــل المجتمعـــات العربية وبهذا فقط عرفت الخريطة السياسية في العالم العربي والإسلامي تيار سياسي جديد يقف في أقصى اليمين السياسي[2].

ويمكن لنا التطرق للحركة السلفية في بعض الدول العربية:

أولاً: مصـــر:

لقد أصبح التيار السلفي في مصر تيار قوي لـــه قاعـــدة اجتماعيـــة كبيـــرة، وسارع هذا التيار للعمل السياسي والعمل على تأسيس أحزاب سياسية وبالفعل فقد تـــمّ تأسيس "حزب النور السلفي" الذي بدء العمل السياسي، معتمداً على قواعـــد الـــدعوة

1- أحمد الطحان، الحركات الإسلامية بين الفتنة والجهـــاد، بيـــروت، دار المعرفـــة، 2007م، ص-ص485-486-487.

2- صلاح سالم، عن الدين والدولة والثورة "الربيع العربي إذ يحفز الموجـــة الإســـلامية الرابعـــة"، شؤون عربية، القاهرة، العدد 149، 2012م، ص103.

السلفية وكوادرها ودخل الحزب في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في مصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير وحقق هذا الحزب فوزاً بحيث أصبح القوة الثانية في مجلس الشعب المصري بحوالي 25% من نسبة المقاعد في هذا المجلس. كما أشاع هذا الحزب تحقيق الفوز كذلك في انتخابات مجلس الشورى وأصبح كذلك القوة الثانية بعد حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين وبالإضافة إلى حزب النور هناك مجموعة من الأحزاب الصغيرة ذات التوجه السلفي في مصر مثل حزب الفضيلة، حزب الأصالة، الإصلاح[1].

ثانياً: تونس:

يوجد تيار سلفي في تونس ينتسب لما يعرف بالسلفية العلمية وهي سلفية تقليدية تهتم بالمسائل الأخلاقية، هذا التيار يحتج على الأمور الأخلاقية، وقاد هذا التيار العديد من المظاهرات التي تندد بمنع المحجبات أو المنقبات من دخول الحرم الجامعي، والآن يمكن الإشارة إلى ظهور العديد من التخوفات في تونس من ظهور تيار السلفية الجهادية في تونس بعد الثورة ضدّ حكم بن علي أو ما يعرف بأنصار الشريعة التي تتهمها الحكومة التونسية بقيادة حركة النهضة الإسلامية بعلاقتها بالإرهاب. كما يمكن ملاحظة أن التيار السلفي في تونس لم يشارك في الانتخابات وبالتالي لا يوجد تمثيل سلفي في دوائر الحكم في تونس بعد الثورة.

ثالثاً: ليبيا:

يعتبر التيار السلفي تيار قوي وخصوصاً بعد الثورة التي أطاحت حكم القذافي لأن الحركة السلفية في إبان حكم القذافي تعرضت للكثير من القمع والاضطهاد واعتقل الكثير من أتباعها. وقد انخرط الكثير من أنصار هذا التوجه في الحرب ضدّ

1- كمال السعيد حبيب، مصدر سابق، ص‌ص14-15.

نظام القذافي إبان الثورة الليبية وتشكلت الكثير من الكتائب التي تتبنى التوجه الـــسلفي إبان الثورة الليبية ويمثل السلفيون قوة مهمة في المجتمع الليبي على الرغم من عـــدم تمثيلهم في الدوائر السياسية وخصوصاً في المؤتمر الوطني العام السلطة العليـــا فـــي ليبيا التمثيل الكبير بسبب عدم انخراطهم الواسع في العمل السياسي بالرغم من وجـــود بعض الأحزاب التي تدعي أن توجهها سلفي مثل حزب الوطن، وحـــزب الرســـالة، وحزب الأصالة في ليبيا ولكنها لم تحقق فوزاً يذكر في الانتخابات الليبية.

رابعاً: اليمـــن:

يوجد تيار سلفي تقليدي في اليمن لأنّ الوضع في اليمن يختلف مـــن أغلـــب الدول العربية الأخرى على اعتبار أنّ الحركات والتيارات والأحـــزاب ذات الطبيعـــة الإسلامية تعمل على الساحة وليست ممنوعة من العمل السياسي، وهناك مجموعة من الأحزاب السلفية في اليمن منها "الائتلاف اليمني السلفي"، وحـــزب "اتحـــاد الرشـــاد اليمني" وقد أنشأ هذا الحزب بعد مؤتمر عقده التيار السلفي فـــي الـــيمن تحـــت اســـم "السلفيون والعمل السياسي" لخوض غمار العملية السياسية في اليمن بعد الثورة[1].

2- حركات التكفير:

ونعني هذه حركات التكفير بأنها الحركات التي تعتمد علـــى العنـــف وســـيلة لتحقيق أهدافها السياسية عبر تسمية "الجهاد" وتكفر الديمقراطية، وهي كذلك تعـــرف بالحركات الجهادية وترى هذه الحركات أنّ المرحلة التي يعيشها العالم اليـــوم يمكـــن مقارنتها بمرحلة هجرة الإسلام إلى المدينة وما تلاها بحيث أنّ العقيدة والدين اندمجت بالسياسة وفقاً لذلك فإنّ المجتمعات الحالية بالنسبة لتلك الحركـــات قـــد عـــادت إلـــى الجاهلية التي سبقت ظهور الإسلام والأفراد جزء منها، وإن الحكومات في هذه البلدان

1- كمال السعيد حبيب، مصدر سابق، ص15.

الإسلامية قد حرضت على الإسلام وتعد هي المسئولة عن حالة الجاهلية التي تعيشها مجتمعات تلك البلدان المسلمة، وترى هذه الحركات أنّ العنف الديني أو الجهاد هو الوسيلة الوحيدة لديها من أجل إعادة هذه المجتمعات الإسلامية إلى الإسلام وتنقسم هذه الحركات إلى نوعين هما:

أ- الحركات المحلية:

تنطلق هذه الحركات في عملها من خلال القاعدة التي تقول "العدو القريب أولى بالقتال من العدو البعيد" على اعتبار أنّ حكومات هذه البلدان هي الأولى بالقتال والجهاد لإطاحتها وإقامة النموذج الإسلامي في الحكم وصفت تلك البلدان بأنها "دار حرب" ومن أمثلة هذه الحركات والجماعة الإسلامية "جماعة الجهاد" في مصر، و"الجماعة الإسلامية المسلحة" في الجزائر، و"جماعة التكفير والهجرة" في المغرب وغيرها من الحركات الجهادية[1].

ب- الحركات الدولية:

وهذه الحركات تتفق مع النوع الأول من خلال ضرورة إقامة الدولة الإسلامية من خلال العنف والقتال ولكنها تختلف عنها من خلال تبني الأولى للقتال في الداخل أم هذه الحركة فهي تتبنى الجهاد الخارجي ضدّ من ترى أنّهم أعداء الإسلام الخارجين وبشكل خاص الجهاد الدفاعي الذي يرمي للدفاع عن "دار الإسلام" وهي متفقة سواء الحركات المحلية أو الدولية على أن الحكومات في الدول العربية أو الإسلامية هي حكومات كافرة، وتعتبر افغانستان المهد الحقيقي لهذه الحركات في حقبة الغزو السوفيتي عام 1979 وأشهر هذه الحركات "القاعدة"[2].

1- ضياء رشوان وآخرون، مصدر سابق، ص‌ص21-22.

2- المصدر نفسه، ص‌ص22-23.

ثالثاً: حكم الأحزاب الإسلامية "العدالة والتنمية التركي" نموذجاً:

يرى الكثير من المراقبين أنّ النموذج التركي للحكم الإسلامي من خلال حزب العدالة والتنمية بقيادة "رجب طيب ارد وغان" النموذج الحقيقي لباقي الحركات الإسلامية في الحكم وبما حققه هذا الحكم من تقدم اقتصادي واجتماعي لا ينكره أحد وقد أشار أر دوغان نفسه إلى أن تركيا تمتلك نظام حكم لا يحتقر الهوية الإسلامية ويطبق الإسلام بفهم رحب لنصوص الشريعة الإسلامية والتي يحبذها أغلبية المواطنين الأتراك. ولكن يجب الإشارة إلى أنّ النموذج التركي له خصوصية فقد أتى بعد مرحلة من العلمانية المتطرفة على يد "مصطفى كمال أتاتورك" وخلفائه[1].

ولكن يجب الإشارة هنا إلى أنّ هناك العديد من التساؤلات التي تثار حول "حزب العدالة والتنمية في تركيا هل هو استمرار للتوجهات السياسية والأيدلوجية للأحزاب الإسلامية السابقة في تركيا مثل حزب الرفاه وحزب الفضيلة، أم أنه على قطعية معهما"، يشير المراقبون إلى أنه صدا الحزب ضارب بجدوره في الحركة الإسلامية التركية وأنه خرج في عبادة حزب في عبادة حزب الرفاه الإسلامي ثم حزب الفضيلة اللذان أسسهما أبو حركات الإسلام السياسي في تركيا "نجم الدين أربكان" ويعتبر قادة الحزب من أبرز رموز العمل السياسي الإسلامي مثل "أردوغان" و"عبد الله كول" الرئيس التركي الحالي اللذان يعتبران أربكان الأب الروحي لهما[2]، إلا أن الظروف في تركيا جعلت من الحزب ينتهج سياسة تختلف عن حركات الإسلام السياسي الأخرى بعض الشيء تتسم هذه السياسة بالبراغماتية والواقعية السياسية بحيث يحقق الثبات والاستمرارية وهذا ما حقق له البقاء في السلطة في تركيا منذ سنة

1- سعيد عكاشة، حقبة اللايقين، معضلات بناء النموذج الإسلامي بعد الثورات العربية السياسية الدولية، القاهرة، العدد 128، أبريل 2012م، ص38.
2- ضياء رشوان وآخرون، مصدر سابق، ص57.

2002م وتحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية والسياسية وأصبحت تركيا تلعب دوراً مهماً على الساحة الدولية والإقليمية وخصوصاً في العالم العربي وتحديداً بعد الثورات العربية.

يرى بعض المراقبين أن تونس بعد أن أطاحت بحكم بن علي تعتبر الدولة العربية الأقرب للنموذج التركي على اعتبار أن تونس ومنذ نيلها للاستقلال عن فرنسا تولى حكمها الرئيس "الحبيب بورقيبة" ثم خليفته "زين العابدين بن علي" دوي التوجه "العلماني" ولديها قطاع كبير من السكان ارتبط بالثقافة الغربية والحداثة وتحديداً الثقافة الفرنسية، وكذلك فإن التيار الإسلامي القوي في تونس المتمثل بحزب النهضة الإسلامي وهو الحزب الحاكم اليوم في تونس بعد أن فاز 40% من أصوات الناخبين في أول انتخابات برلمانية بعد الثورة التونسية يعلن تبنيه النموذج التركي للحكم.

الخاتمة:

لقد حاولت الدراسة البحث في طبيعة حركات الإسلام السياسي من حيث البحث في المفهوم و تصنيف هده الحركات السياسية والبحث في قوة و حجم هذه الحركات في بعض الدول العربية والتعرض لأبرز نموذج لحكم هده الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي في العصر الحديث، و قد توصل الباحث إلى أن:

النظم السياسية التي حكمت العديد من الدول العربية والإسلامية قامت على الحكم الفرد وقيم الاستبداد والدكتاتورية فلم تسمح لأي فكرٍ آخرٍ بالعمل السياسي حتى الفكر السياسي الغير إسلامي حيث أن نظم الحكم العربي حاربت التيارات السياسية سواء أكانت تيارات وأحزاب ليبرالية أو شيوعية أو قومية أو غيرها. لأنها لا تؤمن بالتعددية السياسية إلا أن نصيب التيار الإسلامي كان الأكبر حيث أنه تعرض للكثير من القمع والمحاربة وامتلأت السجون بقيادات وكوادر هذه الحركات الإسلامية في أغلب الدول العربية والإسلامية، بل عملت هذه الأنظمة على توظيف هذه الحركات

الإسلامية لخدمتها سياسياً من خلال استخدامها كفزاعة للغـرب مـن أجـل ضـمان استمرار تأييد الغرب لهذه الأنظمة المستبدة باعتبار أن البديل لهذه الأنظمة الـسياسية هو حكم الإسلاميين الذين يعتبرون تهديداً للمصالح الغربيـة فـي المنطقـة العربيـة وبالتالي أصبح الغرب يدعم هذه النظم على حساب قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يرجع كثير من الباحثين أن هذا القمع أدي إلى انتهاج بعض حركات الإسلام السياسي للعنف كوسيلة لتحقيق أهدافها وهذه الحركات هي التـي تعـرف بحركـات التكفير و التي لا تؤمن بالمشاركة السياسية والتداول السلمي للـسلطة، علـي عكـس بعض حركات الإسلام السياسي الأخرى التي تؤمن بالمـشاركة الـسياسية والتـداول السلمي للسلطة.

كل هذا أدى إلى تشويه هذه الحركات الإسلامية داخلياً وخارجياً واليوم وبعد الثورات العربية انتقلت هذه الحركات الإسلامية من الحظر الذي مارسـته الأنظمـة السابقة إلى المشاركة السياسية وأصبحت الفرصة مواتية لهذه الحركات في المشاركة الحقيقية في صياغة نظم ديمقراطية على إنقاض نظم الحكم الشمولي السابقة.

وعلى هذه الحركات حركات الإسلام الـسياسي فـي دول الربيـع العربـي الاستفادة من التجربة التركية في الحكم الإسلامي والتسليم بالحكم الديمقراطي وإقامـة دولة القانون والمؤسسات.

كما يقع على هذه الحركات جانب من المـسئولية فـي إقامـة نظـام حكـم ديمقراطي من هذه الدول، وعلى الآخرين احترام هذه الحركات الإسلامية والاعتراف بحقها في أن تتخذ من الإسلام مرجعية لها كما تتخذ التيـارات الأخـرى الليبراليـة والقومية مرجعيات لها.

إذاً يمكن القول أنه بعد ثورات الربيع العربي لا يمكن أن يحدث إقصاء للتيار الإسلامي كما كان في السابق وعلى الدول العربية التي لم تحدث فيها ثورات أن تعمل

على دمج الحركات الإسلامية في الحياة السياسية لأن ذلك يعزز من فرص التحول الديمقراطي في هذه الدول ويعتبر النموذج المغربي في ذلك نموذجاً مشجعاً. فبالرغم من أن المغرب لم تشهد ثورة لقلب نظام الحكم إلا أنه حدث إصلاح سياسي أدى إلى إشراك التيارات السياسية في العملية الديمقراطية مما أدى إلى فوز أحزاب ذات توجه إسلامي هي التي تقود الحكومة اليوم.

التوصيات:

1- ضرورة الاعتراف بأن حركات الإسلام السياسي مكون أساسي من مكونات القوي السياسية في المجتمعات العربية والإسلامية ، والتسليم لها بالعمل في الاطار السياسي.

2- ضرورة أن تثبت حركات الإسلام السياسي أنها تؤمن بالمشاركة السياسية وبالتداول السلمي للسلطة وإزالة المخاوف التي تدور حول هذا الجانب.

3- ضرورة أن تستفيد حركات الإسلام السياسي من تجارب الحكم وخصوصاً التجارب الإسلامية الناجحة.

4- على حركات الإسلام السياسي إن أرادت الاستمرار بقوة في المشهد السياسي أن تثبت قدرتها على العمل السياسي والحكم.

المراجـــع

المراجع العربية:

1- عمرو الشويكي وآخرون، إسلاميون وديمقراطيون إشكاليات بناء تيـــار إســـلامي ديمقراطي، ط القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004م.

2- ضياء رشوان وآخرون، دليل الحركات الإسلامية في العالم، ط3، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006م.

3- محسن رمضان جابر، حركات الإسلام السياسي واندلاع ظـــاهرة العنـــف فـــي الجزائر (1992-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2010م.

4- فرانسوابورجا، الإسلام السياسي صوت من الجنوب، ترجمة لورين زكري، ط1، القاهرة، دا العالم، 1992م.

5- محمد طريف، الإسلام السياسي في الوطن العربي، ط، الدار البيـــضاء، مكتبـــة الأمة، 1992.

6- سمير عبد الله حسن، التنظيمات السياسية الإســـلامية فـــي المغـــرب وعلاقتهـــا بالمؤسسة الملكية، مجلة النهضة، القاهرة: العدد الأول، يناير، 2011م.

7- رضوان أحمد الشيباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العـــالم العربـــي، ط، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006م.

8- كمال السعيد حبيب، تحت التشكيل: خريطة القوى الإسلامية بعد الثورات العربية، ملحق السياسة الدولية، القاهرة، العدد 188، أبريل 2012م.

9- حسين توفيق إبراهيم، الثورات والانتفاضات وتحولات الواقع السياسي العربـــي، كراسات إستراتيجية، القاهرة، العدد 225، 2011م.

10- أحمد الطحان، الحركات الإسلامية بين الفتنة والجهاد، بيروت، دار المعرفة، 2007م.

11- صلاح سالم، عن الدين والدولة والثورة "الربيع العربي إذ يحفز الموجة الإسلامية الرابعة"، شؤون عربية، القاهرة، العدد 149، 2012م.

12- سعيد عكاشة، حقبة اللايقين، معضلات بناء النموذج الإسلامي بعد الثورات العربية السياسية الدولية، القاهرة، العدد 128، أبريل 2012م.

المراجع الأجنبية:

1- Chroniguepolitique de la tunisie, 1979, in Annuaire de l'Afrigue du Nord, paris, Ed. Du cnrs, 1981.

2- R.H, Pekmejiane, the anatomy of Islamic rivival, in michacl, cartis ced, Religion and politics in the middle East: Colorado: westnine 1981, PP. 31-39.